الأمم المتحدة

A/55/922–S/2001/427

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البندان ٦٤ و ١١٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
مسائل حقوق الإنسان

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٦٤ و ١١٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
والممثل الدائم

030501 030501 01-35566 (A)
0135566

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة (A/55/895-S/2001/345) والتي تضم نص قرار البرلمان الأوروبي بشأن بانيكوس تسياكورماس الذي ألقي القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص بتهمة حيازة مخدرات.

وفيما يتعلق بالقرار المؤسف والمضلل المذكور عاليه، أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس البرلمان الأوروبي من سعادة أرتوغرول حسيب أوغلو رئيس الجمعية التشريعية للجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة الأولى) وكذلك نص بيان صدر في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عن وزارة الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لشمال قبرص بشأن الموضوع نفسه (انظر الضميمة الثانية).

ولعلكم علمتم أن محكمة غازي ماغوصا الجزئية أصدرت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ حكمها، في ختام الدعوى القضائية التي رفعتها السلطة القضائية المستقلة للجمهورية التركية لشمال قبرص، بسجن بانيكوس تسياكورماس لمدة ستة أشهر. ثم قضت المحكمة فيما بعد بإطلاق سراحه على الفور استنادا إلى الفترة التي قضاها بالفعل في الحجز وإلى حسن سلوكه.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضميمة الأولى

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس البرلمان الأوروبي من رئيس الجمعية التشريعية للجمهورية التركية لشمال قبرص

أتشرف بالإشارة إلى القرار المعنون ''اختطاف السيد تسياكورماس داخل قبرص'' الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في الآونة الأخيرة، وأن أوجه كريم اهتمامكم إلى ما يلي:

يعكس القرار المذكور، الذي أدرجه أساسا على جدول الأعمال الأعضاء اليونانيون، وجهة نظر القبارصة اليونانيين بكاملها، وقد تجاهل كافة الحقائق والجوانب القانونية المتعلقة بقضية تسياكورماس وسيادة القانون في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهكذا يفقد القرار أهميته بالنسبة للقضية المطروحة كما أنه يسيء إلى الجهود المبذولة من أجل المصالحة في الجزيرة.

ومن خلال هذا القرار قام البرلمان الأوروبي ليس فحسب بإعلان مزاعم لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بالوضع في قبرص، وإنما أعطى لنفسه أيضا حق التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية التركية لشمال قبرص، وفي العملية القضائية المستقلة المتعلقة بجريمة خطيرة كتهريب المخدرات، عوملت بالفعل حسب الأصول القانونية المرعية.

وأود التأكيد على عدم وجود ''احتلال'' في قبرص كما ادعى القرار، وإنما وجود مشروع يستند إلى معاهدات دولية. لقد حدث التدخل التركي في قبرص وفقا لحقوقها وواجباتها المنصوص عليها في معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، كما أن وجود القوات التركية يحظى بالموافقة التامة من الشعب القبرصي التركي الذي أسس، إعمالا لحقه الأصيل في تقرير المصير، الجمهورية التركية لشمال قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، بعد أن تركه القبارصة اليونانيون لمدة ٢٠ عاما بلا دولة. ويجب أن يكون مفهوما أن وجود قوات تركية في شمال قبرص، وخاصة في ظل عدم وجود اتفاق شامل، يعد مطلبا أمنيا حيويا للشعب القبرصي التركي لأنه يمثل عنصر ردع يحول دون تكرار اعتداء اليونانيين والقبارصة اليونانيين عليه.

وغني عن التأكيد أن الجمهورية التركية لشمال قبرص ليست ''إدارة محلية في المنطقة المحتلة من قبرص'' كما يزعم القرار المذكور آنفا. ومما لا شك فيه أن تركيا ليس لها أي سلطان على الجمهورية التركية لشمال قبرص التي تتمتع بحكومة منتخبة بشكل ديمقراطي، تمارس صلاحيات وسلطات كاملة، لا ينازعها فيها أحد، على أراضي الدولة وعلى شعبها. ومن ثم لا يمكن أن تنسب لتركيا مسؤولية سياسات اتخذتها السلطات الشرعية بالجمهورية

التركية لشمال قبرص و/أو أفعال قامت بها. وبدلا من التشكيك في شرعية الجمهورية التركية لشمال قبرص كان حريا بالبرلمان الأوروبي تعزيز فرص المصالحة في قبرص عن طريق تفنيد الأسطورة القائلة إن الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص، ''هي الحكومة الشرعية لقبرص'' رغم أنها استولت بدون وجه حق في عام ١٩٦٣ على مقاليد الحكم في الجمهورية القائمة على شراكة بين القوميتين والتي تأسست عام ١٩٦٠.

وأود التشديد على أن السيد بانيكوس تسياكورماس لم يختطف، لكن سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص ألقت القبض عليه بشكل قانوني. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قبضت إدارة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة القبرصية التركية على السيد تسياكورماس بالقرب من قرية بيارمودو في أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص للاشتباه في اتجاره بالمخدرات. وعثر في حوزته ما يزيد على كيلوغرام من المخدرات. وقد مثل السيد تسياكورماس في اليوم نفسه أمام محكمة ليفكوسا الجزئية، التي قضت باحتجازه . وقد أُبلغ موظفو الأمم المتحدة في قبرص بالحادث، حسب الأصول المتبعة، وفحص طبيب تابع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الشخص المحتجز ووجد حالته مُرضية تماما. وظل السيد تسياكورماس تحت رعاية وإشراف أطباء متخصصين من القبارصة الأتراك، من بينهم الدكتور حسن صاف، كما كان يعوده بانتظام طبيب من قوة الأمم المتحدة وطبيب العائلة.

ووفقا للإجراءات القانونية، احتجز السيد تسياكورماس في سجن ليفكوسا المركزي، إلى أن بدأت في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ التحقيقات المبدئية معه في محكمة غازي ماغوصا الجزئية. وفي ١٥ شباط/فبراير أحالت المحكمة القضية إلى محكمة للجنايات، وعُرضت القضية على محكمة الجنايات في غازي ماغوصا في ٢١ شباط/فبراير ولا تزال منظورة أمامها حتى الآن.

وقد عومل السيد تسياكورماس – ولا يزال – بمنتهى الرعاية وفي ظل احترام للأصول القانونية المرعية. ويتولى الدفاع عنه فريق من المحامين، من بينهم محام قبرصي تركي هو السيد منتس عزيز، وهم يستطيعون الوصول إليه بحرية، ويتمتع السيد تسياكورماس بجميع حقوقه القانونية، ومن بينها حقه في الرعاية الطبية الكاملة وفي زيارة أفراد أسرته له. أما المزاعم القبرصية اليونانية التي تهدف إلى تسييس هذه القضية التي ما زالت تنظر أمام القضاء، فهي لا أساس لها من الصحة وتشكل تدخلا غير مبرر في العملية القضائية في بلد ديمقراطي يتمتع بسلطة قضائية مستقلة. ولعلمكم فإن هذه الحقائق مثبتة، في سجلات منها التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن ممارسات حقوق الإنسان عن

قبرص، والتي جاء في آخرها (عام ٢٠٠٠) أن ''المبادئ الديمقراطية تحظى بصفة عامة بالاحترام'' و ''أن السلطة القضائية مستقلة عن تأثير السلطتين التنفيذية والعسكرية'' في شمال قبرص.

وسأغدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة بين أعضاء البرلمان الأوروبي الموقرين.

(توقيع) د. أورتوغرول حسيب أوغلو
رئيس الجمعية التشريعية

الضميمة الثانية

بيان صادر في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عن وزارة الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لشمال قبرص

لقد أبان القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي بتحريض من الأعضاء اليونانيين في البرلمان والمتعلق ببانيكوس تسياكورماس، الذي ألقي القبض عليه داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص بتهمة حيازة مخدرات، قد قوبل بالأسف وأثار الاستياء بين أبناء شعبنا. فقد سمح البرلمان الأوروبي لنفسه – من خلال هذا القرار – بحق التدخل في شؤوننا الداخلية وفي نظامنا القضائي المستقل، بشأن قضية متصلة بجريمة خطيرة كالاتجار بالمخدرات وأحيلت بالفعل إلى إحدى المحاكم. كما اشتمل القرار على مزاعم لا أساس لها من الصحة تتعلق بالجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا وكذلك بالنزاع القبرصي.

لقد احترمت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص منذ البداية الحقوق القانونية لتسياكورماس، الذي قبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص بتهمة حيازة مخدرات، ووفرت له كل السبل للدفاع عن حقوقه القانونية، كما أوليت خلال القضية الرعاية اللازمة لظروفه الصحية. وتدرك جيدا أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص هذه الحقائق ويمكنها تأكيد ذلك. وإزاء هذه الخلفية فإن المزاعم التي لا أساس لها من الصحة والموجهة ضد الجمهورية التركية لشمال قبرص وضد تركيا، والقائمة على تشويه الحقائق تحت ذريعة القبض على تسياكورماس، لا يمكن اعتبارها مسلكا وديا ونحن نعرب عن احتجاجنا الشديد إزاءها.

ومما يؤسف له حقا ويدعو إلى القلق أن يصبح البرلمان الأوروبي بوقا للدعاية القبرصية اليونانية واليونانية عن طريق محاولة التسييس المتعمد لقضية إجرامية منظورة حاليا أمام هيئات قضائية مستقلة. إن مسلك هيئة تعتبر نفسها في طليعة المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان – في الوقت الذي تخول فيه لنفسها دور المحكمة والقاضي وتنحي جانبا مبدأ الموضوعية تماما، هو مسلك يخلو تماما من أي شكل من أشكال العدالة والمساواة. وكان يتوقع من البرلمان الأوروبي، الذي يشير في كل مناسبة إلى سيادة القانون، أن يحترم هو نفسه القانون أولا.

إن القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي، الذي استخدم هذه المسألة ذريعة يتحين من خلالها الفرصة للإدلاء ببيانات عن مسألة قبرص تعكس المزاعم القبرصية اليونانية واليونانية المعروفة، هو قرار سيء النية بدون شك. فالجمهورية التركية لشمال قبرص ليست دولة تحت الاحتلال التركي ولا ''إدارة محلية'' كما زعم التقرير. ويبدو أن البرلمان الأوروبي،

بإعلان مزاعم من هذا القبيل لا أساس لها من الصحة، قد اختلط عليه حقيقة أن تركيا، التي تمارس حقوقها والتزاماتها النابعة من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، قد حمت الشعب القبرصي التركي من الإبادة التامة وحالت دون تكرار أعمال اعتداء مماثلة ضد القبارصة الأتراك. ومن الواضح أيضا أن البرلمان لم يستطع تقبل وجود الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي دولة كاملة السيادة لها أرضها وشعبها وديمقراطيتها وتحترم حقوق الإنسان.

ويثبت البرلمان الأوروبي مرة أخرى بموقفه هذا أنه لا يستطيع بأي شكل من الأشكال الإسهام بصورة إيجابية في السعي إلى إحلال المصالحة بالجزيرة. ونحن نستنكر بشدة موقف البرلمان الأوروبي هذا التحيز لأحد الجانبين وندعو إلى اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الواقعية والموضوعية.